أسس تحول عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية

(١٩٢٧-١٩٣٩)

« دراسة وثائقية »

للدكتور جاد محمد طه

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب جامعة المنيا

والمعار بكلية الآداب جامعة محمد بن عبد الله - فاس - المغرب

مع بداية عام ١٩٢٧ بدأت سلسلة من الاتصالات والمراسلات بين وزارة الدولة للمستعمرات ووزارة الدولة للهند ووزارة الطيران وحكومة الهند وحكومة بومباي وهيئة الخزانة البريطانية ودار الاقامة في عدن بخصوص تحويل عدن من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، وذلك تطبيقا لقرار مجلس الوزراء البريطاني في هذا الشان • وبعد دراسات مستفيضة من كل هذه الجهات ، تم وضع اسس التغيير اللازم في النواحي الحربية والادارية والمالية والقضائية ونشاط المخابرات . واستمر العمل بهذه الاسس حتى عام ١٩٣٢ حين انفصلت عدن عن حكومة بومباي واصبحت تابعة لحكومة الهند ، الا انه لم يطرا تعديل كبير على هذه الاسس كنتيجة لهذا التغيير في التبعية (١) • ومع عام ١٩٣٧ تتحول عدن الى التبعية المباشرة لوزارة المستعمرات ، وتبدا بذلك تغييرات اخرى في كل المجالات •

تمهيـــد

سقطت عدن في ايدي الاستعمار البريطاني في ١٦ يناير ســـنة ١٨٣٩ ، وكان الكابتن هينس Haines هو أول مقيم سياسي بريطاني في عدن بعد احتلالها (٢) • وكان الهدف الأول ليهنس هو وضع أسس الدفاع الدائم عن عدن حتى يمكن مقاومة اي هجوم مفاجيء عليها ، وكذلك كان عليه أن يجعل القبائل العربية في حالة هادئة حتى يمكنه تشييد التحصينات اللازمة للدفاع • وقد نجح هينس في تحقيق هذين الأمرين ، وبدأت سلسلة من الأعمال الانشائية على طول خليج عدن • ومع نهاية شهر يناير سنة ١٨٣٩ ، بدأت بريطانيا في تنفيذ سياسة التهدئة في المنطقة حتى تضمن استقرار الامور في عدن بما يحقق في النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية (٣) •

والواقع أن موقع عدن الاستراتيجي الهام كان يحتم وجود هدوء نسبي كي تستفيد بريطانيا منه فائدة محققة ، وعلاوة على ذلك فان عدن كانت في غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب « فالطريق التجاري الذي تعبر خلاله منتجات انجلترا والهند سيحقق التبادل التجـــــاري مع اليمن وحضرموت ، هذا بالاضافة الى أن التجارة مع الشاطىء الشرقي الافريقي سوف تتركز في سوق عدن » (٤) • لكل ذلك كان لابد من هدوء الأحوال في عدن ، ومن ثم بدت واضحة أهمية العلاقات الودية مع الحكام العرب في المنطقة ضمانا لولائهم ، وربط هذه العلاقات بالمشاهدات المالية (٥) •

الا أنه منذ التدخل العثماني في منطقة جنوبي الجزيرة العربية في عام ١٨٧٢ ، أصبح النفوذ البريطاني مهددا تهديدا خطيرا ، وبدا واضحا ـ من وجهة النظر البريطانية ـ ضرورة الانتقال من طور معاهدات الصداقة مع الشيوخ العرب في المنطقة الى طور جديد يؤمن النفوذ البريطاني ويدعم بقاءه

في المنطقة ، ولم يكن هذا الطور الجديد سوى الحماية التي تم فرضها على الرؤساء العرب بموجب معاهدات عقدت بينهم وبين الحكومة البريطانية (٦) ٠

وهكذا يبدو واضحا أن الحماية التي فرضتها بريطانيا على القبائل المحيطة بعدن لم تكن من مقاصدها السياسية الاولى ، أي أنها اضطرت الى عقدها درءا للأخطار التي هددت عدن نتيجة للتدخل العثماني في المنطقة (٧) ٠

وتجدر الاشارة الى أنه بيمنا كانت سياسة القبائل العربية تختلف من قبيلة الى أخرى ومن حاكم الى حاكم ، فان السياسة البريطانية كان ينفذها المقيم السياسي في عدن وفق رغبات حكومة بومباي وحكومة الهند والحكومة البريطانية أيضا (٨) ٠

وعلى الرغم من أن ابعاد السياسة البريطانية في سلطنات ومشيخات وامارات الجنوب العربي كانت تتغير من آن لآخر طبقا لتغير المقيمين السياسيين في عدن ، فان هذه السياسة كانت تلتزم بصفة عامة بعدم التدخل في شئون القبائل الا بالقدر الذي يحقق المحافظة على المصالح البريطانية (٩) ٠ فلم تكن علاقات بريطانيا بسلطنات ومشيخات وامارات الجنوب العربي تعني السيطرة الادارية عليها ، بل ان الأمر لم يتعد في بعض الأحيان سوى عقد معاهدات الصداقة ومنح المساعدات ثم عقد معاهدات الحماية دون تدخل فعلي في شئون هذه السلطنات ٠ أي أن القصد الرئيسي من عقد هذه المعاهدات لم يكن سوى تأمين عدن والمحافظة عليها ، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية ضمانا لانتظام التبادل التجاري بين عدن والمناطق الداخلية ٠

وقد ظلت عدن منذ سقوطها في أيدي البريطانيين في عام ١٨٣٩ تابعة لحكومة بومباي ، الا أن حكومة الهند كانت تتدخل أحيانا في شئون عدن حتى أنها عينت أحد حكامها سنة ١٩٠٦ دون الرجوع الى حكومة بومباي (١٠) ، مما أثار بعض المناقشات ، الا أن عدن على أية حال ظلت من الوجهة الرسمية تابعة لحكومة بومباي حتى عام ١٩٣٢ (١١) ٠

ومع بداية ١٩٢٧ بدأت الدراسات في لندن توضح أهمية جعل عدن قاعدة جوية في الأساس بعد أن كانت قاعدة بحرية في الأساس ، وكيف أنه طبقا لذلك يجب اعداد الترتيبات المالية والادارية والحربية والقضائية التي تحقق هذا التحويل نظرا للأهمية القصوى التي حازت عليها القوات الجوية في

ذلك الوقت بل في كل وقت · وقبل الحديث عن هذه الترتيبات تجدر الاشارة الى الأوضاع التي كانت سائدة في عدن قبل وضع أسس التغيير حتى يمكن تفهم هذه الأسس ·

وضعية عـدن في عام ١٩٢٧

يستحسن أن نعتمد في تصوير الأوضاع في عدن في ذلك العام على تقرير مفصل كتبه المقيم السياسي في عدن يوضح فيه بحياد كامل الأوضاع السائدة في عـدن في ذلك الوقت · فهو يرى أن الأهداف الخاصـة الاسـتراتيجية والاستعمارية في عدن تنحصر في تحقيق الآتي :

١ ـ ميناء مجهز لتقديم الوقود والاحتياجات الاخرى للاسطول وللقوات الجوية ، وكذلك المحافظة على خطوط الاتصالات ·

٢ ـ قاعدة لممارسة النفوذ السياسي مع السكان في جنوب غربي الجزيرة العربية وخصوصا في المنطقة الساحلية ضد أية اتفاقات وطنية مع قوى بحرية أو حربية أجنبية ·

٣ ـ مركز للتجارة مع سكان المنطقة ومع الأقطار المجاورة وأوضح المقيم كذلك مدى القصور في مجال الخدمات في عدن والمحميات ، « وأنه في الماضي كانت مثل هذه الخـدمات غير مطلوبة ، وأنه أمكن ضـمان ولاء الشيوخ بمشاهدات تافهة وبتقديم بعض المعاونات وخصوصا بالنسـبة لامدادهم بالأسلحة والذخائر حتى يمكنهم المحافظة على سلطاتهم ·· ومنذ سنوات طويلة جذبت مستشفيات عدن المرضى من كل أنحاء المنطقة ، وعدد طلبات العلاج يزداد باستمرار · واذا كانت الاحتياجات من أجل التسهيلات التعليمية لم تتضح بعد ، فان ذلك يرجع في الأساس الى أن التعليم باللغة العربية يستهدف الدراسات الدينية فقط ، الا أن هناك بعض الأمل في أنه في المستقبل القريب يمكن تدعيم عدن بالمؤسسات المختلفة لتقديم تعليم أفضل وتسهيلات علاجية أحسن » (١٢) ·

ويجب أن نتذكر هنا أن الاستعمار البريطاني لم يوجه طيـلة عهده الطويل في جنوبي الجزيرة العربية كبير اهتمام الى النواحي التعليمية وانشاء

المدارس المختلفة (١٣) · فهو لم ينشيء منذ احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ وحتى الاستقلال سنة ١٩٦٧ سوى مدرسة ثانوية واحدة للبنين واخرى للبنات في عدن نفسها ، هذا بجانب بعض المدارس الابتدائية في عدن أيضا · أما في الامارات فلا توجد سوى الكتاتيب التي تعلم القراءة والكتابة (١٤) ·

أما بالنسبة للصحة العامة ، فلم تكن توجد في عدن في ذلك الوقت سوى مستشفى الملكة اليزابيث الحكومي ومستشفى القوات المسلحة في التواهي ومستشفى الارسالية الاسكتلندية في الشيخ عثمان · وفيما عدا هذه المستشفيات القليلة في عدن نفسها ، فانه لم تكن توجد في كل منطقة جنوبي الجزيرة العربية سوى أربع مستشفيات صغيرة في المكلا ولحج وابين وسلطنة الكثيري (١٥) ·

الا أن المقيم البريطاني يعود فيذكرنا بتطور عدن الاجتماعي والاقتصادي منذ الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٣٩ « ··· فان قرية عربية بدائية كان يعيش فيها بعض صيادي السمك تحولت الى قلعة حصينة ، والى ميناء خطير للتجارة العالمية ، والى مركز لصناعة الملح ، وأدى ذلك الى أن تنتقل اليها مجموعات بشرية كبيرة ، من الداخل بصفة رئيسية ، ومن الأقطار المجاورة ـ غرب وهنود وصوماليون ـ حتى أصبح عدد سكان المستعمرة نحو ٦٠٫٠٠٠ نسمة ، وهذه الكثافة السكانية هي بدون الاوربيين والهنود المرتبطين بهم ، والذين مع المجموعات السكانية الاخرى صبغوا عدن بصبغة تجارية » · وكان عدد السكان العرب في عدن في ذلك الوقت ـ طبقا لتقرير المقيم ـ يصل الى نحو ٦٠٪ من جملة السكان · وقد سهل وجود العلاقات مع القبائل المجاورة لاتصالهم بها بالنسب والعقيدة · كما أن العرب في عدن كانوا يؤلفون العنصر المتوقع منه أن يعوض أي نقص بشري لازم لانعاش الميناء · ويسترسل المقيم في تقريره موضحا « أن العائد من عمليات شحن السفن هو عائد كبير ، وأعمال الوقود ناجحة وتجارة الترانزيت رائجة وحركة السوق المحلية من الداخل مزدهرة ، وأنه بالنسبة للسوق المحلية في عدن ذاتها فانه يمكن انعاشها بزيادة عدد العرب المقيمين في عدن زيادة معقولة ، وذلك بتشجيع الصناعات المحلية والوطنية ، وتحقيق أحوال سياسية أفضل في المحمية ، وهكذا فان الزيادة المستمرة في السكان الوطنيين في عدن سوف تخدم الاقتصاد ، كما تخدم المصالح الاستعمارية » ·

كما أوضح المقيم أن تكوين عدن البشري ـ رغم واقعه العربي الصرف ـ

لا يمكنه القيام بحركة وطنية لأنه من الناحية الثقافية والسياسية شديد التخلف ، أما تهنيد عدن فهي عملية مناسبة ـ من وجهة نظره ـ طالما ظلت الهند بريطانية ، وذلك لأن الهنود في عدن ليست لديهم روح وطنية أو سياسية ، « وهم بالتحديد في جانب الانجليز » ٠

أما بالنسبة لادارة عدن ، فانها ـ في رأي المقيم ـ انتقلت من دور الأعراف والتقاليد الى الأحكام القانونية ، ورغم ذلك فان عدن كانت صغيرة جدا بالنسبة لاقامة حكومة كاملة بها لها الشكل الاستعماري ، هذا بالاضافة الى أن عدن كانت تحوز على بعض الفوائد من ارتباطها بالهند البريطانية ، فرغم أنها جزء من حكومة بومباي فهي تابعة لعدة ادارات مركزية في حكومة الهند ٠ وكان من رأي المقيم أنه من الأفضل معاملة عدن كولاية ملحقة وأنه « يمكن تجميع الانفاق السياسي في المحمية في خزانة واحدة تتم موازنتها باسهام من الخزانتين الهندية والبريطانية وفقا للانفاق المدني والسياسي ، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الأغراض الاستعمارية ـ وهي مسئولية مشتركة بين الحكومتين البريطانية والهندية ـ قد يعززها تقدم اداري في عدن كوحدة شبه ملحقة تحت رئاسة حكومة الهند ، وكذلك فانه من الضروري لهذا التقدم رفع مستويات خدمات الادارة المحلية وخصوصا الشرطة والطب والتعليم » ٠

وأضاف المقيم انه بالنسبة للأمور السياسية ، فان العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة بين بلدية مستعمرة عدن والمحميات يجب أن تظل بلا تغيير ، « فهي الآن أكثر استقرارا من المجلزفة بالتعجيل بالتغيير ، الا أنه سيظل واضحا أن تطور أسلوب محميتنا الى أي تقدم اقتصادي سوف يزيد من علاقاتنا السياسية ، مما يؤدي الى أن تصبح عدن عاصمة ادارية لكل جنوب اليمن » ٠

أما بالنسبة لتحويل عدن من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، فان المقيم أعطى تقديرا تقريبيا لتصوره عن الفوائد المالية الناجمة عن هذا التحويل ، فان « نفقات خامية عدن حاليا هي بصفة رسمية ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه فقط » (١٦) ٠ وهنا نتساءل ما هي أسس الترتيبات العسكرية تطبيقا لقرار الحكومة البريطانية القاضي بتحويل عدن الى قاعدة جوية ؟ ٠

الترتيبات العسكرية :

بدأت عدن في التحول من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، وهكذا تقرر أن مسئولية تنظيم الدفاع عن عدن سوف تنتقل من وزارة الحرب الى وزارة الطيران ، وأن « ضابطا من القوات الجوية الملكية سوف يعين من أول أبريل سنة ١٩٢٨ ، ليتولى قيادة قوات الحامية » (١٧) وقد أدى هـــذا التغيير الاستراتيجي في عدن الى الاستعداد لاحـــداث تغييرات كبرى في واقع عدن الاداري والاستعماري ، وأخـــذ المجلس الدائم في عدن يدرس الترتيبات المطلوبة بالنسبة للادارة ومرتبات القوات المقترح تعديلها في عدن (١٨) ٠

وقد اقترح المستر اميري Amery وزير الدولة للمستعمرات أن تقوم وزارة الطيران نيابة عن وزارة المستعمرات بمناقشة الامور المالية مع مستشاري هيئة الخزانة البريطانية ، ثم تقـــدم وزارة الطيران في النهاية شهادة بالاضافات المالية الى وزارة المستعمرات والتي عليها دفع قيمتها دون مناقشة « وأكثر من ذلك فان وزير الدولة للمستعمرات يقرر أنه اذا ما ثار سؤال لحسابات القوات قبل عرضها على المجلس العـــام للمحاسبات ، فان الضابط المحاسب لوزارة المستعمرات قد صدرت اليـه التعليمات باستدعاء الضابط المحاسب لوزارة الطيران كي يجيب هو بنفســـه على الاستفسارات المطلوبة وعلى مسئوليته » (١٩) ٠

وقد وافقت وزارة الطيران على وجهات نظر وزارة المستعمرات بالنسبة لقنوات الاتصال بين عدن والسلطات في لندن في الامور الخاصـــة بادارة القوات ، ولأن هذه القوات ستكون تحت رئاسة وزارة المستعمرات ، فان كل المراسلات الخاصة بها ستكون مباشرة بين المقيم ووزارة المستعمرات » ٠ ومن ناحية أخرى اقترحت وزارة الطيران بأنه يكون أكثر ملاءمة أن يتراسل قائد المجموعة الجوية مباشرة مع وزارة الطيران في الامور الخاصة بالقوات الجوية (٢٠) ٠ كما وافقت وزارة الطيران على الترتيب المالي الذي اقترحته وزارة المستعمرات (٢١) ٠

وفي هذه المرحلة ، ثارت مسألة شكلية خاصة باسم القوة البريطانية التي سوف ترابط في عدن بعد تحقيق هذه الترتيبات ، فقد وجهت بعض الاعتراضات على اسم (قوات اليمن) واقترحت وزارة المستعمرات أيضا اسم (قوات محمية عدن) وكاسم مختصر وغير رسمي اقترح (قوات المحمية) وقد تمت الموافقة على ذلك (٢٢) ٠

وقد وافقت المستعمرات على كافة مقترحات وزارة الطيران الخاصة بالاتصال المباشر بين قائد القوات الجوية في عدن ووزارة الطيران (٢٣) ، وكذلك على الاسم المقترح للقوات الجوية في عدن (٢٤) ٠

ومع هذا التغيير الاستراتيجي لعدن من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، أصبحت بعض الأراضي والمباني في عدن زائدة عن حاجة القـــوات نتيجة لانقاص عدد أفرادها وللتغيير في تنظيم الحامية ، فما هو التصرف حيال هذه المباني والأراضي ؟ (٢٥) ان حكومة الهند كانت قد وافقت على تعهد عام بتقديم أية أراض مطلوبة في عدن لأغراض الدفاع ، كما أنها أوردت في هذا الصدد « بأن أية أراض أو مبان زائدة عن احتياجات القوات فانه يجب التنازل عنها للسلطات البلدية في عدن ٠ أما المباني التي شيدت على نفقة الامبراطورية وأصبحت أيضا زائدة عن حاجة القـــوات فان شروط تسليمها يخضع لاعتبارات أخرى » (٢٦) ٠

كما طلبت وزارة الهند من وزارة المستعمرات أن تكون منطقة معسكر عدن داخلة ضمن نطاق المستعمرة (٢٧) ، وقد وافقت وزارة المستعمرات على هذا الطلب لأن هيئة أركان حرب الطيران وقيادة البحرية لم تعترضا على ذلك (٢٨) ٠ وأخيرا طلبت وزارة الهند من وزارة المستعمرات أن يكمل المقيم السياسي الماجور جنرال ستيورات فترة تعيينه في منصب المقيم (٢٩) ، الا أن المستر اميري وزير الدولة للمستعمرات اعتذر بأنه لا يستطيع أن يبت في هذا الموضوع (٣٠) ٠ الا أنه بعد فترة وجيزة قرر أنه من الضروري ابقاء الماجور جنرال ستيوارت في منصبه حتى أول أبريل سنة ١٩٢٨ لأنه رأى أنه من المستحيل اجراء كل التغييرات قبل هذا التاريخ (٣١) ٠

الترتيبات الادارية :

أدت الترتيبات العسكرية الى ضرورة اجراء ترتيبات ادارية أيضا في عدن والمحمية ٠ وقد أوضح قرار الحكومة البريطانية الخاص بتحويل عدن الى قاعدة جوية أن المقيم السياسي أو الحاكم في عدن يجب أن يكون بمثابة

سلطة عليا في كل الأمور السياسية والحربية وأمور الادارة الداخليـــة في المستعمرة ، وان هذا الضابط تعينه الحكومة البريطانية بالاتفاق مع حكومة الهنـــد ٠

وقد أوضح وزيرة الدولة للمستعمرات « أنه في الوقت الحاضر ، هناك بعض المصالح والادارات في مستعمرة عدن ليست تحت رئاسة المقيم مثـل البريد والمواصلات ، فهي تحت الاشراف المبـــاشر من ادارات مركزية في الهند ، وأنه يجب اتخـاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق قرار مجلس الوزراء البريطاني ، وجعل كل أعمـــال الخدمات في عـــدن تحت اشراف المقيم أو الحاكم » ٠ كما كان من رأي وزير الدولة للمستعمرات أن يكون تعيين حاكم عدن بقرار من الملك البريطـــاني وبتوصـــية من وزير الدولة للمستعمرات ٠ وأشار وزير الدولة للمستعمرات الى أنه قد فهم من زميله وزير الدولة للهند ايرل اف بيركنهد Earl of Birkennead أنه يفضل أن يختار المقيم أو الحاكم بالتناوب دوريا من خدمة المستعمرات وخدمة الهند ، الا أن وزير الدولة للمستعمرات لم يفضل هذا الاتجاه وفضل أن يكون الاختيار حرا ولأكثر الضباط ملاءمة للتعيين في هذا المنصب (٣٢) ٠

وقد قامت وزارة الهند باتصالات مع حكومة بومباى وحكومة الهند بخصوص التغييرات الادارية الواجب تحقيقها بناء على قرار مجلس الوزراء البريطاني بتحويل عدن الى قاعدة جوية ، وأبدى وزير الدولة للهند ملاحظته بأن وزير الدولة للمستعمرات يميل الى الرأي القائل بوجوب سيطرة المقيم على كل الأمور الداخلية في المستعمرة ، « ٠٠٠ الا أنه من الصعب أن يمارس المقيم سلطات واسعة كالتي يمارسها حكام المستعمرات ، فعـــدن بعدد سكانها القليل جدا ، وبمصادرها المحدودة لا يمكنها أن تتحول الى وحـدة ادارية منفصلة ومعتمدة على خطوط اقتصادية معقولة » ٠ كما كان من رأي حكومتي الهند وبومباي أنه يجب « اتخاذ خطوات في التشريع الهندي لجعل المقيم في وضع (متصل) بالسلطات الهندية كما يمارس حاكم السند الآن سلطاته متصلا بحاكم بومباي » ٠ وعلى حد قول وزير الدولة للهنـــد : « ٠٠٠ هل من الأفضل أن يمثل المقيم الجديد بتبعيته لحكومة جلالة الملك مكانة حاكم استعماري عادي ؟ الا أنه بالنسبة للامور التي سوف تظل تحت الادارة الهندية ـ رغم لقبه ـ فيكون مايشبه مفوض السند في علاقته بحاكم بومباي » ٠ ومن هذه النقطة تبزغ المسألة الخاصة بالادارات الداخلية في عدن « ٠٠٠ والتي لا تدار حاليـــا عن طريق المقيم ولا عن طريق حكومة

بومباى ، ولكن تديرها الادارات المركزية في حكومة الهند ، وان تحويل هذه الادارات لتكون تحت الاشراف المباشر للمقيم سيكون من شأنه اضعاف لها ، هذا مع الاحاطة بأن هذه الادارات تعمل الآن بكفاءة ودون وقوع أي مشكلات من جراء النظام القائم » (٣٣) ٠

أما بخصوص اختيار المقيم أو الحاكم ، فالواقع أن أهمية دور الهند التجاري في عدن ، والعدد الكبير للرعايا الهنود الانجليز والذين هم تحت اشراف اداري للمقيم ، والرغبة العميقة لدى هؤلاء الهنـــود في التمسك بالارتباط مع الهند ، كل هذه المسائل جعلت مسألة اختيار المقيم من أهم المسائل من وجهة نظر حكومة الهند ٠ وقد وافق وزير الدولة للهند على وجهة نظر وزير الدولة للمستعمرات بخصوص تلافي النظـــام الصارم والقاضي بالتعاقب في منصب المقيم بين وزارة المستعمرات ووزارة الهند ، وهو يرى « أن أفضل حل هو وضع ترتيب يكون تعاقب ضـــباط الخدمة الاستعمارية والهندية بموجبه طبيعيا وليس حتميا ، وأنه اذا ما وافقت وزارة المستعمرات على ذلك فان وزير الدولة للهند لن يعترض على أن يكون أول مقيم يعين طبقا لهذا الترتيب من الخدمة الاستعمارية » ٠

أما بالنسبة للهيئة المدنية بالمستعمرة ، فان حكومة الهند بعد التشاور مع حكومة بومباى ترى أنه يجب أن يستمر تخصيصها من الهنـــد ، وأن الادارة الداخلية في عدن يجب أن تستمر مرتبطة بحكومة الهند وأن تسير على الخطوط الهندية ، وأن التنظيم القضائي في المستعمرة يجب أن يستمر طبقا للقضاء الهندى وطبقا للممارسة القضائية الهندية ٠

كما أوضح وزير الدولة للهند أنه يتفق مع حكومة بومباى وحكومة الهند في أنه اذا كان المقيم من الخدمة الاستعمارية ، فان مساعده الأول يجب أن يكون من خدمة الهند ، أما اذا كان المقيم من الخدمة الهندية فيجب أن يكون مساعده الاول من خدمة المستعمرات (٣٤) ٠

الا أن وزارة المستعمرات كانت لها آراء أخرى بالنسبة لاختيار المقيم ومساعده الأول ، « ٠٠٠ ففي الوقت الحاضر فان المساعدين الأول والثاني للمقيم قد تم تعيينهم من ناحية في عمل له طبيعة سياسية ، ومن ناحية أخرى

في أعمال مرتبطة بمستعمرة عدن ، وهذا الترتيب يبـــدو لوزير الدولة للمستعمرات غير مناسب ولا يرى داعيا لاستمراره ، لأن الحكومة البريطانية سوف يكون لها السيطرة الكاملة على الشئون السياسية » • وأضاف وزير الدولة للمستعمرات أنه يمكن تعيين ضابط واحد لمزاولة العمل المتصـل بالمحمية ، وأن مساعدي المقيم يجب أن يكرسوا أنفسهم كلية للأعمال المتصلة بالمستعمرة • واقترح الوزير بأن هذا الضابط الذي يمكن أن يسمى سكرتير المحمية يجب أن يكون في رتبة أقل من المساعد الأول للمقيم ، وأن المساعد الأول تنحصر واجباته في أعمال المستعمرة فقط ، ويمكن أن يكون ضابطا من الخدمة الهندية ، ويحل محل المقيم أثناء غيابه ، ولم يوجه وزير الدولة اعتراضا قويا على هذا الترتيب الذي يفصل تماما العمل في المستعمرة عن ذلك العمل الخاص بالمحمية • وأوضح الوزير عن رأيه في أن هذا الفصل يساعد حكومة الهند في تعيين الهيئة المختصة بالأعمال المدنية والبلدية لتميزها عن الامور السياسية وذلك بدون استشارة الحكومة البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية تعين ضابطا للتعامل في شئون المحمية دون استشارة حـــكومة الهند ، وأن هذا الترتيب يساعد كل حكومة في حسم أية مشكلات يمكن أن تبرز بخصوص ضباطها •• « ووزير الدولة للمستعمرات يعرف أن حكومة الهند قد تعترض على هذا الاقتراح على أساس أنه اذا لم يقم المساعد الأول بواجبات لها الصبغة السياسية فلن يكتســب الخبرة اللازمة له كي يحتل منصب المقيم ، ولكن وزير الدولة للمستعمرات يعتقد بأنه اعتراض يمكن الرد عليه بأنه طبقا للاقتراح فان المساعد الأول للمقيم يحل محل المقيم أثناء غيابه ، وهكذا يمكنه الحصـــــول على أية معلومات عن شـــئون المحمية » (٣٥) • وبذلك يكون وزير الدولة للمستعمرات قد أظهر تماما عدم موافقته على أن حاكم عدن يتم اختياره بالتبادل من خدمة المستعمرات وخدمة الهند • وقد رأت حكومة الهند لذلك أهمية فتح باب المناقشة من جديد بالنسبة لهذه المسألة (٣٦) •

ولا ننسى في هذا السياق أن مستشاري هيئة الخزانة البريطانية قد وافقوا على التنظيم المقترح بالنسبة لتحويل عدن الى قاعدة جوية بشرط أن لا تتخطى المشاركة البريطانية المالية المخصصات المحددة لذلك ، وذلك اذا ماوزعت الواجبات الادارية والسياسية الى عدة أقسام بين كل مساعدي المقيم • كما طلب المستشارون « تقريرا يوضح التقسيم المقترح للتكاليف الكلية لهيئة الاقامة للخدمة البريطانية والهندية » (٣٧) •

وعلى أية حال فان وزير الدولة للهند ـ بعد مشـــاورات مع حكومة الهند ـ اقترح على وزارة المستعمرات أن يتفرغ المســـاعد الأول للمقيم للشئون المدنية وأن لا يتحمل أية مسئولية سياسية ، على أن يقوم بمراجعة كل الملفات السياسية بعد انتهاء العمل فيها ، « وكقاعدة يستلم نسخا من هذه الملفات السياسية » · وأبدى وزير الدولة للهند موافقتـــه « على أن سكرتير المحمية سوف يتم اختياره باستمرار من خدمة المستعمرات ، وكاجراء تنظيمي فان واجبات المساعد الأول للمقيم عند تغيبه يقوم بها المساعد الثالث وليس سكرتير المحمية ، وأنه في حالة تغيب المقيم والمساعد الأول ـ وهـذا بعيد الاحتمال ، فان المساعد الثـــاني وسكرتير المحمية يعمـــل كمقيم يعمل كمقيم بالنيابة » (٣٨) · وقد وافقت المستعمرات على مقترحات وزارة الهند السابق ذكرها (٣٩) ·

ومن ناحية أخرى قام وزير الدولة للمستعمرات بابلاغ المقيم في عدن بالترتيبات الجديدة بالنســـبة لاختصاصات المساعدين الأول والثـــاني للمقيم (٤٠) · وأن المساعد الثـــاني للمقيم يمكنه الاطلاع على الأوراق الخاصة بشئون المحمية عن طريق المساعد الأول « ··· على أن يكون مفهوما أن المساعد الثاني أمام المقيم مباشرة وليس أمام المساعد الأول » (٤١) ، كما أبلغه أيضا بأن ادارات معينة في عـــدن كالبريد والطرق ستظل تحت اشراف ادارات مركزية في الهند (٤٢) ·

الا أن هذه الترتيبات العسكرية والادارية لا شك انهـــا ستتطلب اجراءات مالية وتنسيقا ماليا بين حكومتي بريطانيا والهند لمواجهة هـذه التغييرات ·

الترتيبات المالية :

أرسلت وزارة المستعمرات الى هيئة الخزانة البريطانية تقريرا يوضح حصة كل من الاعتمادات البريطانية والهندية في الانفاق على عـدن في العام المالي ١٩٢٧/١٩٢٨ والتي صنعت « أعمال سياسية » في تقديرات عدن ، والحصة لنفس الانفاق في سـنوات تالية · وقد أبرزت وزارة المستعمرات موافقتها على المقترحات التي قدمتها حكومة الهند بالنسبة لهذه المسألة ·

وأضافت وزارة المستعمرات أنه «مادام مستشارو الخزانة البريطانية يعلمون أنه قد تقرر مؤخرا أن الواجبات التي يتفرغ لها المساعد الأول للمقيم هي كلها مدنية ، وأن المساعد الثاني للمقيم وسكرتير المحمية سوف يخصص للأعمال السياسية فقط ، وأن مرتب المساعد الأول هو من مسئولية حكومة الهند ومرتب المساعد الثاني كله هو من مسئولية الحكومة البريطانية ، فان حكومة الهند تطلب اعتمادا ماليا خاصا نتيجة لهذا القرار للسنوات القادمة » . وكذلك فان مبلغ الـ ٨٦ر٠٠٠ ريال (دولار) الواردة في (المعاشات المحلية والسياسية لتقديرات عام ١٩٢٧/١٩٢٨) تتطلب اعتمادات أيضا · وأن المبلغ المسئولة عنه المالية البريطانية هو ٧٩ر٥٠٠ ريال منها ٢٦ر٤٠٠ ريال تدفع سنويا لسلطان العبدلي طبقا لاتفاق شراء الشيخ عثمان منه والتي هي الآن ملحقة بالهند (٤٣) · وكانت حكومة الهند قد عقدت معاهدة مع سلطان العبدلي في ٦ فبراير ١٨٨٢ وافق السلطان بمقتضاها على بيع ٣٥ ميلا مربعا من الأرض الملاصقة للشيخ عثمان بين الحسوة والعماء وكذلك ملاحات الشيخ عثمان والقناة التي بينها وبين عدن (٤٤) وذلك في مقابل أن يستلم السلطان ٢٥ر٠٠٠ ريال عدا الراتب الشهري المعتاد أي ٥٤١ ريالا و ١١٠٠ ريال شهريا منها ٦٠٠ ريال من أجل المياه و ٥٠٠ ريال ثمن الملاحات (٤٥) وبصفة عامة فان المبلغ الصافي المسئولة عنه المالية البريطانية هو ٧٩ر٥٠٠ ريال ينقص منها ٢٦ر٤٠٠ ريال ·

وقد استفسر وزير الدولة للمستعمرات عن بعض النقاط وهي تختص بالآتي :

١ ـ موقف مساعد المقيم في بريم ·

٢ ـ كيفية الدفع للفروع العربية والسرية ·

٣ ـ مرتبات الجنود ·

٤ ـ بدل السفر للضباط السياسيين ·

٥ ـ بدل السفر لدار الاقامة والخزينة ·

٦ ـ امتياز المرور للاقامة والخزينة ·

٧ ـ ايجار السكن لمكتب المخابرات ·

٨ ـ اعتمادات الطواريء ·

كما أوضحت وزارة المستعمرات لمستشاري الخزانة البريطانية أن مقترحات حكومة الهند والاعتمادات السابق بيانها قد تمت مناقشتها بطريقة شبه رسمية مع ممثلين من وزارة الهند والخزانة ، وأن التقارير (مرفقة في نهاية البحث) هي في غاية الأهمية بالنسبة للمسألة كلها ويوضح الجدول الأمور المسئولة عنها حكومة الهند ، أما الجدول فيوضح الأمور المسئولة عنها الحكومة البريطانية ، أما الجدول فيوضح الأمور المشتركة بين الحكومتين طبقا لمقترحات حكومة الهند وأضاف وزير الدولة للمستعمرات أن مستشاري هيئة الخزانة البريطانية « ... سوف يستخلصون من الجدول أنه من الضروري مراجعته بعد استلام معلومات أكثر بالنسبة للبنود الواردة به ، وأنه من مجموع الانفاق ٢٥٩ر٤٤٩ ريالا مبلغ ١٨٧ر٥١٣ ريالا أو نحو ٧٢٪ من المجموع الكلي يقع على كاهل حكومة الهند ، والباقي وهو ٧١ر٩٣٦ ريالا أو نحو ٢٨٪ من المجموع الكلي يقع على كاهل الحكومة البريطانية .. ويعتقد وزير الدولة للمستعمرات أن الانفاق العام في الجدول C يجب أن يقسم بين حكومتي الهند وبريطانيا بنسبة ٧ : ٣ وليس ٢ : ١ كما تريد حكومة الهند » .

واستفسر وزير الدولة للمستعمرات عن وجهات نظر مستشاري الخزانة بالنسبة لهذه المسائل مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الترتيب سوف يستمر لفترة ثلاثة أعوام اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٨ . وأنه يمكن فقط احداث تعديلات في نهاية هذه الفترة . كما طلب وزير الدولة للمستعمرات أيضا موافقة مستشاري هيئة الخزانة البريطانية على أن حكومة الهند هي السلطة الوحيدة التي يقع على كاهلها الانفاق في الجدول C أثناء الفترة التي يغطيها هذا الترتيب مع التحفظات الآتية :

١ ـ لا يدخل تعديل على مخصصات ورواتب المقيم ومعاونيه دون موافقة مسبقة من وزير الدولة للمستعمرات .

٢ ـ لا تزيد حكومة الهند في الانفاق من أكثر من ٢٠٪ من كل مجموع الانفاق في الجدول C دون الرجوع المسبق الى وزير الدولة للمستعمرات .

وأخيرا طلب وزير الدولة للمستعمرات وجهات نظر مستشاري هيئة الخزانة البريطانية بالنسبة لاعتمادات الانفاق في عام ١٩٢٧/١٩٢٨ واعتماد هذا الانفاق في السنوات الثلاثة التالية اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٨ .

وقد وافقت هيئة الخزانة البريطانية على مقترحات وزير الدولة للمستعمرات السابق بيانها ، وعلى التقسيم المقترح للانفاق بين الحكومتين الهندية والبريطانية طبقا للجداول A,B,C. وان كانت قد أوضحت أنه بالنسبة للاقتراح الخاص بتقسيم الانفاق في الجدول C بين حكومتي الهند وبريطانيا بنسبة ٧ : ٣ بدلا من النسبة الحقيقية وهي ٧٢٪ الى ٢٨٪ ، فانه أسهل من ناحية العمل المالي جعل النسبة ٨ : ٣ أو ٣ : ١ . كما أوضحت هيئة الخزانة البريطانية أنه من خبرتها المالية « فانه يبدو من غير الممكن ممارسة الامور المالية بطريقة حدية ، وأنه من المعقول اضافة ١٠٪ الى المجموع النهائي لعام ١٩٢٩ (٤٧) . وقد أبلغت وزارة المستعمرات وزارة الهند بفحوى وجهات نظر هيئة الخزانة البريطانية ، وبصفة خاصة بالنسبة المئوية المقترحة للزيادة ، وكذلك اضافة ١٠٪ لمواجهة الطوارىء في الانفاق » (٤٨) .

الا أن حكومة الهند أثارت بعض المشكلات المالية التفصيلية ، « فارسال ضباط من الخدمة الهندية للخدمة في عدن يثير بعض التعقيدات أمام الانفاق المالي وذلك بالنسبة للعلاوات وحقوق السفر ، وأن التقسيم الحدي لنفقات السفر الفعلية سيكون أمرا بالغ الصعوبة » .. وذلك بالنسبة للتقسيمات المختلفة للاسهام بين حكومتي الهند وبريطانيا ، بينما المبدأ السائد هو ربط اعتمادات الانفاق بين حكومة الهند ووزارة الخارجية ، وأنه في هذه الحالة فانه يجب تخصيص « بدل خاص » لنفقات السفر ، كما أوضحت وزارة الهند أن علاوة شهرية ثابتة من خمسين ريالا قد خصصت حديثا من حكومة الهند لتغطية مسئوليات الموظفين في الخدمة الهندية (٤٩) .

أما حكومة بومباي فقد انحصرت وجهات نظرها بالنسبة لعمليات الانفاق في عدن في :

(أ) مسألة دفع ٢٦ر٤٠٠ ريال سنويا لسلطان العبدلي .

(ب) حدود الخدمات السياسية الواردة في الجدول C .

(جـ) المنحة التي تدفعها وزارة المستعمرات لرعاية العمال الهنود .

وبالنسبة للنقطة الأولى ، فان وجهة نظر حكومة بومباي تلخصت في أن مبلغ ٢٦ر٤٠٠ ريال الذي يدفع سنويا لسلطان لحج كتعويض عن تنازله

عن حقوق الماء والملح في الشيخ عثمان طبقا لاتفاق ١٨٨٢ ، وأنه على الرغم من أن هذا المبلغ « يقدم حتى الآن في الميزانية في الجـــدول ٤٤ الخاص بالمعاشات المحلية والسياسية ، فان الانفاق يستهدف فائدة الادارة المدنية ، وأنه من رأي المقيم والقائد العام في عدن أن البند كله يجب أن يكون من مسئولية الخزانة المدنية » ٠

أما بالنسبة للنقطة (ب) فتجدر مراجعـــة الجدول × (المرفق) وأن الحكومة بالهند أبلغت بالجزء الذي تشارك به في مرتب مساعد المقيم في بريم وهو ¼ سياسي و ¾ مدني ٠ وقبل مناقشة مسألة المسئولية كما جاءت في الجدول C والذي أعده المحاسب العام لحكومة بومباي مع الجدولين A,B (وكلاهما يسجل المصروفات في عام ١٩٢٨/١٩٢٧ وهما أعـدا على نفس الخطوط كالجداول A,B,C الصادرة عن وزارة المستعمرات وهما من ملاحق البحث) ، وقد تعرض تقدير المحاسب العام لحكومة بومباي لبعض التفصيلات التي جاءت في التقرير A الذي يسجل بيانات الانفـــاق كله الواقع على مالية الهند ، فالمحاسب العام قد ضمن الجدول مبلغ ١٢ر٢٠٠ ريال هي عبارة عن منحة للمعاهد الطبية وبعض بدلات السفر وأغراض أخرى ٠

وبالمثل فان الأرقام المسجلة في جدول للمحاسب العام والواقع كله على مسئولية الحكومة البريطانية لا يحتاج الى تعليق سوى أن مبلغ ١٥٢ر٤٠٧ ريالا للمخابرات تضم ١٥٠ر٠٠٠ ريالا دفعت لسلطان لحج بتعليمات من المحاسب العام لوزارة الهند ، كما أن مبلغ ١٨٤ر٢٩٦ ريال الموضـــح في الجدول C من تقرير المحاسب العام يتضمن :

(أ) ١٤ر٦٢٠ ريالا للمشاركة السياسية في تأجير السفينة ٠
Messrs Cowasji Dinshaw Brother's Ship

(ب) ١٢٨ر٦٩٤ ريالا للمشاركة السياسية في الانفاق على محطة الســـفن Cornwallis من أبريل الى أكتوبر ، وهذا الانفاق لم يأت في تقديرات عام ١٩٢٨/١٩٢٧ ٠

أما بالنسبة للنقطة الرئيسية بخصوص المسئولية تجاه العمال الهنود المتعاقدين فيوضح المحاسب العام لحكومة بومبـــاي أن الأرقام الواردة في العمود ٦ من التقرير C للمحاسب العام للهند توضح المســـئولية الكاملة لحكومة الهند بالنسبة لهذه المسألة في عام ١٩٢٨/١٩٢٧ ٠ « وحكومة الوطن غير مستعدة للموافقة على نسبة ٢ : ١ بخصوص تقسيم الانفاق ، ووزارة المستعمرات اقترحت ٧ : ٣ والخزانة العامة تفضـــل ٨ : ٣ أو ٩ : ٣

والتقرير ٧ (المرفق) يوضح أن قسمة الانفاق هي تقريبا ١٥٣ : ٦٤ أو نحو ٥ : ٢ وهذه النسبة هي على أساس عام واحد هو ١٩٢٧/١٩٢٨ ، وحكومة بومباي لا ترى أساسا أفضل للتقسيم يمكن التوصل اليه » (٥٠) ٠

أما المقيم في عدن فقد ألح في وجوب تكفل حكومة الهند بدفع ١٥٠ر٠٠٠ ريال كانت قد دفعت لسلطان لحج وقد وافق وزير الدولة للهند على تحمل عبء مشاهرة سلطان لحج نيابة ء نالمالية الهندية (٥١) ٠

وعلى أية حال فان وزارة المستعمرات لم توافق على دفع ١٤٣ر٣١٤ ريالا قيمة ايجار القوارب ووافقت على دفع ١٥٠ر٠٠٠ ريال لسلطان لحج ٠

وقد اشتكت وزارة المستعمرات من تأخر وصول الحسابات السنوية ، وأن « هناك سوء تقدير ناجم عن استلام التقارير قبل بضعة أيام من حلول اليوم المحدد لاغلاق حسابات الوزارة ، وأنه من المرغوب فيه ارسال تقرير مفصل عن الانفاق في عدن في نهاية كل ثلاثة أشهر حتى يمكن التوصل الى التقدير السليم للميزانية المطلوبة » (٥٢) ٠

وفي النهاية ، وبعد اتصالات ومراسلات عديدة بين وزارة المستعمرات وهيئة الخزانة البريطانية ووزارة الهند وحكومة الهند ، وافق وزير الدولة للهند على أن بدلات السفر والهبات والهدايا للسلاطين تؤدى للمقيم على أن تشترك فيها مناصفة الحكومتان الهندية والبريطانية ، وأن تتحمل كل حكومة مسئوليتها في الانفاق على الضباط التابعين لها (٥٣) ٠ كما طلبت وزارة الدولة للمستعمرات من هيئة الخزانة البريطانية الموافقة على الجدول ٠ C (٥٤) الخاص بالانفاق المشترك للحكومتين الهندية والبريطانية في عدن ، وقد وافقت هيئة الخزانة على هذا الطلب (٥٥) ٠

الترتيبات القضائية :

ان السلطة القضائية التي مارستها الحكومة البريطانية في محمية عدن هي عن طريق الحاكم العام للهند ٠ وهذه السلطة لم تتخذ شكلا محددا ، فحكومة الهند لم ترغب في اقحام نفسها بأي شكل من الأشكال ، ولم

ترد تحمل مسئوليات التدخل في شئون رؤساء القبائل لايقاف ممارستهم معاقبة رجالهم الذين يقترفون الجرائم · ورغم ذلك فان حكومة الهند رات أنه من المستحسن أن يقوم ضباط سياسيون في محمية عدن بدور السلطة القضائية ، وذلك لمنح اجراءاتهم سلطة حكومة الهند · وقد أوضحت الخبرة مزايا الضباط السياسيين العسكريين الذين يتمتعون بسلطات يستطيعون استخدامها ببعض الحذر (٥٦) ·

أما شروط الممارسة القضائية ، فقد جاءت في دليل أصدره الحاكم العام للهند في أول فبراير سنة ١٩٠٧ (٥٧) والمقطع الأول من الجزء الثاني من هذا الدليل ينص على « أن مساعد المقيم في عدن بالموافقة الكتابية من المقيم السياسي في نفس الوقت يمارس كل السلطات المخولة للمستشارين الاقليميين وقضاة المحاكم كما جاءت في دليل الاجرام لسنة ١٨٩٨ ، وكذلك سلطات نواب المستشارين أو قضاة المحاكم طبقا لقانون جرائم القتل على الحدود لسنة ١٩٠١ » وهكذا فان المقيم السياسي ومساعديه في عدن قد تم تعيينهم قضاة في محمية عدن ·

الا أن الدليل أوضح أيضا أنه في حالة ما اذا كان المتهم أو المتهمين ليسوا رعايا بريطانيين ، فان المحكمة تعتبر أنه كافيا لأسباب سياسية أن تتلكأ في ممارسة السلطة المشار اليها أو تخول المحكمة الحق في ذلك ، بل ان حكومة الهند أوصت المقيم ومساعده القضائي برفض ممارسة تلك السلطات في حالة ما اذا كان كلا من الخصمين ليسا رعية بريطانية ، الا اذا كان الأمر لا يمكن حسمه بالتقاليد المحلية أو القبلية (٥٨) ، وواضح أن البند الوحيد في المعاهدات مع قبائل المحمية بالنسبة لممارسة السلطة القضائية في المحمية جاء في المادة الثالثة من المعاهدة مع قبيلة العبدلي في عام ١٨٤٩ (٥٩) والتي توضح أنه تقدم للمحاكمة في عدن الحالات التي تختص بالرعايا البريطانيين (٦٠) ·

وطبقا لقرار الحكومة البريطانية الخاص بتحويل عدن من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، استفسر وزير الدولة للهند من المقيم عن الوضع الجديد عن امكانية القاء مهمة السلطة القضائية على عاتق سكرتير المحمية بصفته المساعد الثاني للمقيم ، ويكون أيضا قاضي المحمية ، وهذا بطبيعة الحال اعتمادا على ماجاء في التشريعات البريطانية لماكفرسون وطبقا للمقطع الأول من القانون الذي ينص على أن المساعد الثاني للمقيم « يستطيع

بالموافقة الكتابية للمقيم أن يمارس سلطات المستشارين الاقليميين وقضاة المحاكم » (٦١) ٠

وقد وافق المقيم على وجهات نظر وزير الدولة للهند ، الا أنه اقترح رفع المسألة الى حكومة بومباي التي يتبع لها هذا المقيم (٦٢) ٠

ولكن ما هو الوضع القانوني في المحميات الواقعة في جنوب اليمن في ذلك الوقت ؟ ٠٠ يمكن القول بصفة عامة أن التاج البريطاني كان يتمسك بالسلطة القضائية على الرعايا البريطانيين ، وفي بعض الحالات على الأجانب بمقتضى معاهدة أو امتياز أو أية وسائل قانونية أخرى ٠ ويمكن الاشارة الى ما جاء في قانون السلطة القضائية على الأجانب الصادر في عام ١٨٩٠ (المادتان ٥٣ ، ٥٤ ٠ ٣٧ ٠ ٥٠) من أن « السلطة القضائية على الأجانب لا تمارس بواسطة التاج حتى في المحميات البريطانية دون موافقة الأجنبي وحكومته ٠ وهذا المبدأ مبني على نظرية أن السلطة القضائية هي مفوضة من حكومة المنطقة التي تمارس فيهـــا ٠ وفي مؤتمر برلين ١٨٨٤/٨٥ لم تذعن ــ بريطانيا ــ لوجهات النظر العامة للدول الاوربية الاخرى بالنسبة لسلطة قضائية غير محدودة على الرعايا الأجانب ٠ الا أنه بالموافقة على القانون العام لمؤتمر بروكسل سنة ١٨٩٠ بالنسبة للمحميات الافريقية ، فان انجلترا وافقت على مد السلطة القضائية على الأجانب بالنسبة لافريقيا على الأقل » ٠

ومن الواضح أنه طبقا للمادة الثالثة من المعاهدة التي عقـــدت مع قبيلة العبدلي ، فانه تقدم للمحاكم في عدن قضايا المحمية المتهم فيها رعايا بريطانيون ، وأهم المواد في القـــانون الخاص بالسلطة القضـــائية على الأجانب هي :

١ ــ السلطة في ارسال الأشخاص المتهمين بالاعتـــداء على الممتلكات البريطانية الى المحاكم ٠

٢ ــ شروط خاصة بالنسبة لمكان العقاب للمتهمين الذين تثبت ادانتهم ٠

٣ ــ حدود السلطة القضائية للمحاكم البريطانية ، وهناك قرار صدر في عام ١٩٠٢ يسمى القانون الهندي وأهم مواده المقطع الثاني الذي ينص على ان « حدود هذا القانون هي الأراضي التابعة للهند وخارج الهند البريطانية والأراضي الاخرى التي يحددها صاحب الجلالة كأراض تمتد عليها السلطة القضائية لجلالته عن طريق الحاكم العام للهند » ٠

أما المقطع الثالث فينص على أن « التعليمات قد صدرت الى الحاكم العام كي يمارس السلطة القضائية التي يملكها صاحب الجلالة ، وأن يفوض لمن شاء هذه السلطة القضائية » ٠

وينص المقطع الرابع على أن « الحاكم العام صدرت اليه التعليمات لاعداد قواعد وأوامر خاصة بالآتي :

١ ـ ملاحظة التمسك بالقانون والاجراءات ٠

٢ ـ تحديد الأشخاص الذين يمارسون السلطة القضائية ٠

٣ ـ تحديد المحاكم في الهند البريطانية والتي تمارس السلطة القضائية ٠

٤ ـ تنظيم طريقة دفع الرسوم » ٠

أما القوانين التي كانت سائدة في محمية عدن فهي :

١ ـ الدليل الهندي الجنائي الصادر في عام ١٨٦٠ ٠

٢ ـ الدليل الهندي للاجراءات الجنائية الصادر في عام ١٨٩٨ ٠

٣ ـ قانون جرائم واغارات الحدود الصادر في عام ١٩٠١ ٠

٤ ـ قانون أسلحة (التهريب البحري) الصادر في عام ١٩١٠ ٠

٥ ـ أوامر معينة في قانون الجمارك البحرية ٠

وبالنسبة لتحويل عدن الى قاعدة جوية ، فان المقيم السياسي أورى بأنه لايرى داعيا لتغيير الأوضاع القضائية ٠ ويمكن للمقيم السياسي والمساعد الأول للمقيم أن يمارسا سلطات المستشارين القضائيين داخل المحمية ، « والمقيم السياسي نفسه وكل مساعديه هم قضاة ، وهذا يعني أنهم يستطيعون ممارسة سلطات مستشاري الطبقة الاولى بالنسبة لأوامر القبض على المتهمين » ٠ كما كان من رأي المقيم أن الأوربيين المتهمين بصفة فردية أو جماعية مع آخرين بجريمة عقوبتها الاعدام ، فانه يجب تحويلهم الى المحكمة العليا ببومباي ٠ كما أنه طبقا للقسم ١٨٨ من دليل الاجراءات الجنائية فانه « عندما يقدم هندي رعية بريطانية بجريمة في أي مكان خارج

او داخل حدود الهند البريطانية ، فانه يحاكم بخصوص هذه الجريمة كما أنه اقترفها في أي مكان داخل الهند البريطانية » ٠

وأنهى المقيم آراءه باقتراح أن سكرتير المحمية بوصفه المساعد الثاني للمقيم يمكن تعيينه قاضيا للمحمية ٠ وقد وافقت كل الأطراف على هذه المقترحات (٦٣) ٠

الترتيبات الخاصة بالمخابرات :

بمناسبة تحويل عدن الى قاعدة جوية ، تم تعيين الملازم الطيار ريكاردز Rickards ضابط المخابرات ممثلا لمخابرات القوات الجوية في (المكتب) ، وهو لذلك يطلع على كل تقارير المخابرات ويبلغ المقيم السياسي مباشرة بكل المناطق التي تطلب قيادة القوات الجوية في عدن معلومات خاصة عنها ٠

ومن رأي المقيم أن (المكتب) « يعمل بكفاءة عالية ، الا أنه اذا أرادت القوات الجوية أن تبدأ في أي وقت تنظيما للمخابرات خاصا بها فانها تستطيع ذلك » (٦٤) ٠

ولكن هل كان هناك داع لذلك ؟ ٠٠ ان تنظيم المخابرات المحلي هو تحت ادارة المساعد الأول للمقيم والمسئول أمام المقيم عن كفاءة هذا التنظيم ٠ والسبب في هذا هو أن السلطات السياسية في عدن تملك أهم عوامل نجاح عمل المخابرات ٠٠ هيئة ملائمة وتحويل ملائم وممثلين سريين من وزارة المستعمرات والحكومة الهندية » ٠ والمساعد الأول للمقيم هو على اتصال مستمر مع شيوخ المحمية ، وهؤلاء الشيوخ مسئولون عن تقديم المعلومات له ٠ كما أن المساعد الأول للمقيم هو على اتصال باليمن ٠ أما قيادة القوات الجوية فليس لديها في الوقت الحاضر لا تحويل للمخابرات ولا عملاء محليين مع حاجتها الماسة الى الحصول على مخابرات منتظمة ودقيقة » ٠

وعلى أية حال ، فقد اتجهت الآراء الى عدم ضرورة تشكيل هيئة مخابرات محلية منفصلة خاصة بالقوات الجوية « لأن المنطقة المعنية هي

قبلية وقواتها التقليدية التي قد تكون معـــادية لنا لا تتطلب ادارة خاصة توظف أنواعا مختلفة من العملاء ، وقد يكون هـذا مطلوبا بالضرورة اذا ما تعاملنا مع أعداء متحضرين ، وأنه لمن المستحيل أيضا في هذه المناطق وضع خط حدي بين المخابرات الحربية والسياسية ، فالاتجاه العام لقبيلة معينة ، وعدد المدافع اللازمة في الميدان ، وعلاقاتنا بالزيديين (اليمنيين) هي كلها أمور خاضعة للأهمية السياسية والحربية أيضا » ٠

وأن انشاء مكتب منفصل لمخابرات القوات الجوية له أيضا مشكلاته ، فهناك الانفاق المضاف لهيئة المكتب الجديد ، مع الابقـــاء على المخابرات السياسية ، وهكذا تقوم هناك ادارتان تعملان في منطقة واحدة ، مما يؤدي الى التداخل في الأعمال المختلفة ، وكذلك الى منافسة غير صحية بين المثلين السياسيين والعسكريين ، الذين بدلا من أن يركزوا أعمالهم في الحصول على المعلومات ، فانهم سوف يضيعون جزءا كبيرا من أوقاتهم في الدس لبعضهم البعض ٠ وبالنسبة لليمن ، فان تخصيص ممثل موثوق به في أي مركز هو نوع من الترف ، وتخصيص اثنين أحدهما سياسي والآخر عســكري سوف يزيد من صعوبات العمل ٠

وكان من راي المقيم السياسي في عدن أنه يمكن أن يقوم المساعد الأول للمقيم بالاشراف على المخابرات العسكرية والسياسية ، وأن رئاسة القوات الجوية يمكن أن تكون ممثلة في (المكتب) ببعض الضـــباط الذين ينحصر عملهم في معاونة المساعد الأول للمقيم في النواحي العسكرية ٠

كما أوضح المقيم أن نظام (المكتب) قد أثبت نجاحه ، « وأنه أثناء العداوة الحديثة مع الامام ، فان المكتب أرسل نسخا من تقارير المخابرات الى قيادة القوات الجوية ، وأنا أتصور أن نظاما على الخطوط السابقة يمكن أن يحقق أفضل النتائج » ٠ وقد وافقت الأجهزة المختلفة على هذه الآراء ، الا أنها أضافت أنه من حق قيادة القوات الجوية في وقت لاحق أن تنظم هيئة مخابرات خاصة بها (٦٥) ٠

وعلى أية حال ، فقد استقرت الجهات المعنية على السير على أسس التغيير السابق بيانها تطبيقا لقرار الوزراء البريطاني بتحـــويل عدن من قاعدة بحرية الى قاعدة جوية ، الا أنه مع عام ١٩٣٧ تتحول عدن الى التبعية المباشرة لوزارة المستعمرات (٦٦) وتبدأ بذلك تغييرات أخرى في كل المجالات ٠

المصـــــادر

1. Gillian King - Imperial outpost Aden. Its place in British Strategic policy. Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs. Oxford University press - London - New York - Tornto. 1964 p. 46

2. Richard Sanger - The Arabian Peninsula. New York, Cornell University press. 1954 p. 204

3. Playfair R. L. - A History of Arabia Felix or Yemen, form the commencement of the christian era to the present time, including an account of the British settlement of Aden. Bombay Education Society's press, 1859 p. 164

4. India Office Library (I. O. L.) - India Board - Indian Papers F. 23 Correspondence Relating to Aden (1836 - 1839) No. 16. Minute by The Governer of Bombay. Sept. 23, 1837.

٥ ـ امين الريحاني ـ ملوك العرب او رحلة في البلاد العربية جـ١ ـ بيروت ـ المطبعة العلمية ١٩٢٥ ص ٣٨١ ٠

6. Harold Ingrams - The Yemen. Imams, Rulers and Revolution. London, Camelot Press 1963. p. 58

٧ ـ امين الريحاني ـ المصدر السابق ص ٣٨٢ ٠

8. Harold Ingrams - op. cit. p. 53

9. Harold Jacob - Kings of Arabia. London, Mills and Boon. 1923. p. 252

10. I. O. L. Political and Secret Department (L/P and S/18) B. 158. Notes by sir W. Lee and sir Hugh Barnes on Goverment of India's letter No. 119, dated August 9, 1906 (vol. No. 1455/06) Sept. 9, 1906.

11. Gillian King - op. cit. p. 46

12. I. O. L. Political and secret. Department Middle East No. 22 Confidential. Papers Relating To The New Arrangements for the Government of Aden, and Relations with the Aden Protectorate. Part 3 Correspondence (March, 1927 - Feb 1930) C. 69330/29 (No. 3) Bombay, Aden, 23th December, 1929 G. S. Symes Resident and Commander in Chief, Aden.

١٣ ـ امين الريحاني ـ المصدر السابق ص ٣٤٧ ٠

١٤ ـ قحطان محمد الشعبي ـ الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن (عدن والامارات) القاهرة ـ دار النصر ١٩٦٢ ص ٦٩ .

١٥ ـ المصـــدر السـابق ص ٨٣ .

16. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. No. 27.

17. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59264/28 (No. 3) No. 28 Draft announcement for communication to the press. (Reseived in Colonial Office 12th January 1928).

18. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59264/28 (No. 17) No. 29 Colonial Office to Air Ministry. Walter D. Ellis. Downing Street, 21 st January, 1928.

19. I. O. L. P. and S. D. Middle No. 22 op. cit. C. 59282/28 (No. 9) No. 30 Colonial Office to Air Ministry. J. E. Shuckburgh, Downing Street 12th March, 1928 .

20. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59282/28 (No. 13) No. 31 Air Ministry to Colonial Office. London W. C. 2 13th March, 1928.

21. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. No. 30.

22. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59282/28 (No. 19) No. 33 Air Ministry to Colonial Office. London W. C. 2, 22nd March, 1928.

23. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59282/28 (No. 16) No. 34 Colonial Office to Air Ministry. Downing Street, 24th March, 1928.

24. I. O. L. P. and Secret Department Middle East No. 22 op. cit. C. 59282/28 (No. 20) No. 35 Colonial Office to Air Ministry. Downing Street, 16th April, 1928.

25. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59259/28 (No. 133) No. 36 Air Ministry to Colonial Office. Air Ministry, Kingsway, W. C. 2 12st December, 1928.

26. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59259/28 No 133 Enclosure in No. 36 B. E. Holloway The Under - Secretary of State. India Office, London S. W. I. 20th December, 1928.

27. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 48041/27 (No. 47) No. 24 India Office to Colonial Office. India Office London S. W. I. 3rd November. 1927.

28. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 48041/27 (No. 48) No. 25 Colonial Office to India Office, 15th November, 1927.

29. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 48041/27 (No. 17) No. 21 The Secretary of State to the Resident L. S. Amery. Downing Street, 17th March, 1927.

30. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 48041/27 (Nos. 31, 32) No. 22 Colonial Office to (1) India Office (2) War Office. Downing Street, 6th May, 1927.

31. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 48041/27 (Nos. 41 and 42) No. 23 Colonial Office to (1) India Office (2) War Office 25th July, 1927.

32. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 48041/27 (Nos. 31 and 32) No. op. cit.

33. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 48041/27 (No. 53) No. 26 India Office to Colonial Office. 17th November, 1927.

34. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 59264/28 (No. 24) No. 37 India Office to Colonial Office 23rd January, 1928.

35. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 59270/28 (Nos. 7 and 8) No. 38 Colonial Office to (India Office) (Treasury) 3 rd February, 1928.

36. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 59270/28 (No. 16) No. 39 India Office to Colonial Office, 10th February, 1928.

37. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 59270/28 (No. 66) 40 Treasury to Colonial Office. 7th March, 1928.

38. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 59270/28 (No.68) No. 41 India Office to Colonial Office 7 th April, 1928.

39. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 59270/28 (No. 71) No. 42 Colonial Office to India Office, 28th April, 1928.

40. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit.
C. 59270/28 (No. 115) No. 45 The Secretary Of State to The Resident, 31st August, 1928.

41. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59270/28 (No. 28) No. 47 The Secretary of State to the Resident, 14th December, 1928.

42. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59270/28 (No. 115) No. 45 op. cit.

43. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No. 13) No. 48 Colonial Office to Treasury, 27th June 1928.

44. C. U. Aitchison - A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries. Calcutta. Office of the Superintendent of Government Printing, India 1892 vol. XI p. 94

45. Ibid p. 139

46. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No. 13) No. 48 op. cit.

47. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No.22) No. 49 Treasury to Colonial Office. Treasury Chambers, 26th July, 1928.

48. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No. 23) No. 50 Colonial Office to India Office, 9th August, 1928.

49. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No. 38) No. 51 India Office to Colonial Office, 23rd November, 1928.

50. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No.34) Enclosure in No. 52 Conf. J. R. Martin Chief Secretary to the Government of Bombay to The Secretary - India Office, London. Bombay Castle, 10th November 1928.

51. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No. 34) Enclosure in No. Conf. G. S. Symes Resident and Commander in Chief - Aden To The Chief Secretary to Government, Political Department, Bombay. Aden 8 th Sept., 1928.

52. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59274/28 (No. 34) Enclosure in No. 52 Conf. Chief Secretary to The Government of Bombay to The foreign Secretary to the Government of India, Foreign and Political Dep. Bombay Castle, 10th November, 1928.

53. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 69274/29 (No. 48) No. 57 India Office to Coloial Office. 11th Sept., 1929.

54. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 C. 69274/29 (No. 50) No. 58 Colonial Office to Treasury. 9th October, 1929.

55. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 C. 69274/29 (No. 55) No. 59 Treasury to Colonial Office, 26th November, 1929.

56. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59288/28 (No. 6) No. 60 The Secretary of State - Colonial Office to The Acting Resident, Aden 29th September, 1928.

57. Nacpherson : British

انظر

Enactments. Volume IV. No. 368
F. B. Pages 400 - 402.

58. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59288/28 (No. 6) No. 60 op. cit.

59. Hunter - op. cit. p. 160

60. C. U. Aitchison - op. cit. p. 131

61. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59288/28 (No. 6) No. 60 op. cit.

62. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59288/28 (No. 8) No. 61 The Resident to The Secretary of Stare. Aden, 6th November, 1928.

63. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59288/28 (No. 8) Enclosure in No. 61 Note by J. T. Lawerence. Judicial Assistant Resident - Aden 4th November, 1928.

64. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59330/28 (No. 1) No. 62 The Acting Political Resident to The Secretary of State. Aden 12st June, 1928.

65. I. O. L. P. and S. D. Middle East No. 22 op. cit. C. 59330/28 (No. 1) Enclosure in No. 62 Memorandum regarding Local Intelligence. T. C. W. Fowle Acting Political Resident, Aden to The Air Staff Officer. Headquarters British Forces, Aden. Residency Office, Aden, 31st May, 1928.

66. Gillian King - op. cit. p. 46

Enclosure in No. 48.

STATEMENT A.

Wholly Civil.

Item		Rs.	
2.	First Assistant Resident	24,000	Rs. 58,800
4.	Third Assistant Resident	10,800	
5.	Judicial Assistant	24,000	
6.	Registrar of the Court	5,400	
9.	Chairman, Port Trust and Aden Settlement	3900	
10.	Deputy Educational Inspector	5,566	
	Head Master	4,800	
	Lady Doctor	4,320	
13.A	Administration of Justice Establishment	14,163	
	Educational Department	22,170	
	Trade Registration Establishment	10,593	
	Civil Hospital Establishment	10,692	
	Military Telephone Establishment	7,420	
19.	Local allowance	660	
23.	Hospital charges	21,740	
24.	Grant-aid to School	25,278	
		195,502	
	Less contribution from Aden Settlement and Port Trust	10,000	
		185,502	
	Add Head 44 — Political Pension (Abdali Sultan)	26,400	
		211,902	

STATEMENT "B"

Wholly Political

Item		Rs.	
3.	Second Assistant Resident	13,333	
20.	Entertainment Charges	75,000	
22.	Secret Service	2,500	
		90,833	Rs. 79,500
	Add Head 47 — Durbar Presents	70,036	Less 26,400
	44 — Political Pensions and stipends	53,100	
		213,969	53,100
	Non-effective charges	Amount not yet ascertainable.	

STATEMENT "C"

Divisible Erpenditure.

Item	Rs.	Civil. Rs.	Political Rs.	
1. Pay of Resident	36,000	18,000	18,000	½ Civil and ½ Political.
Reservist	25,682	20,932	4,750	Divided in proportion to totals of Assistant Residents.
7. A. D. C. to Resident	8,700	4,350	4,350	½ Civil and ½ Political.
8. Assistant Resident, Perim	3,800	1,800	1,800	
10. Civil Surgeon and fees	24,000	19,200	4.800	4/5ths Civil, 1/5th Political.
Leave Salary	1,555	1,268	287	Divided in proportion to totals of Assistant Residents.
11. Pay of Superintendent, Office Establishment	7,200	5,400	1,800	¾ Civil, ¼ Political.
12. Pay of Cleks, Residency Office : Arabic and Confidential Branches	36,472	25,906	10,566	Represents pay of Arabic and Confidential Branches.
13A. Treasury Office	13,260	12,882	378	1/35th Political.
Leave Salary	18,496	16,184	2,312	Roughly 8/9ths Civil, 1/9th. Political.
14. Fixed conveyance allowance to Officers	3.000	2,450	500	Divided in proportior. to totals of Assistant Residents.
15. Travelling allowance to Political Officers and Sumptuary allowance to Resident	11,000	7,080	3,920	Sumptuary allowance of Rs. 6,000 divided ½ Civil and ½ Political. Renlinder in proportion to totals of Assistant Residents.
16. Travelling allowance to Residency and Treasury Establishment	8,840	5,894	2,946	Depends on final allocation of 12.
17. Passage concession to Residency and Treasury Establishment	9,000	6,000	3,000	Ditto.
18. House rent to Superintendent and Confidential Clerk	3,600	2,970	630	
21. Contract Contingencies	49,044	37,197	11,847	
	259,449	187,513	71,936	

Civil = approx. 72 per cent.
Political = " 28 " "

Total amount of Divisible Expenditure approx. £ 19,500
For every 1 per cent. approx. £ 200 in involved.

STATEMENT "X"

Divisible Expenditure

Item	Rs.	Civil. Rs.	Political Rs.	
8. Assistant Resident, Perim	3,600	2,700	900	3/4 ths Civil and 1/4th Political
11. Pay of Superintendent, Residency Office	7,800	5,850	1,950	3/4 ths Civil and 1/4th Political
12. (a) Pay of Confidential Branch	5,100	1,275	3,825	1/4th Civil and 3/4ths Political
(b) Pay of Arabic Branch	6,936	—	6,936	Wholly Political
(c) Residency Office	23,724	23,724	—	
13. Pay of Treasury Establishment	13,947	13,549	398	1/35th Political, 34, 35 ths Civil
13. (a) Leave Salary	18,496	16,184	2,312	Roughly 7/8ths Civil and 1/8th Political
16. Travelling Allowance to Residency and Treasury Establishment	8,840	5,894	2,946	This is divided in the proportion of 2 Civil to 1 Political
17. Passage concession Residency and Treasury Establishment	5,000	3,333	1,667	2/3rds Civil and 1,3rd Political
18. House rent to Superintendent and Confidential Clerk	*3,600	3,105	†495	†3/4the of the rent of Confidential Clerk and 1/4th of the Superintendent
Contract Contingencies	49,044	37,197	11,847	No charge

(*) Please see paragraph 4 of Resident's letter dated the 9th July, 1927.

STATEMENT "Y"

Showing the ratio in which the divisible expenditure in 1927 - 28 to be shared

(1)	Itim. (2)	Total crpenditure. (3) Rs.	Civil (4) Rs.	Political (5) Rs.	Non-effective Civil (6) Rs.	Non-effective Political (7) Rs.	Passage Contrribution Civil (8) Rs.
1.	Pay of Resident	31,742	15,871	15,871	—	—	300
	Reservist	20,644	16,534	4,130	—	—	—
7.	Aide-de Camp to Resident	9,408	4,704	4,704	1,881	1,001	300
8.	Assistant Resident, Perim	3,526	2,644	882	1,058	35	450
10.	Civil Surgeon and Fees	21,063	16,851	4,212	6,740	1,685	—
11.	Pay of Superintendent Office Establishment	5,020	3,765	1,255	627	209	—
12.	Residency Office	22,326	22,326	—	—	—	—
	Arabic Branch	7,789	—	7,789	—	1,171	—
	Confidential Branch	3,318	830	2,488	138	514	—
13.	Treasury Office	12,988	12,617	371	1,972	58	—
	Leave Salary	7,524	6,584	946	—	—	—
15.	Travelling allowance and Sumptuary allowance to Resident	6,563	3,282	3,281			
16.	Travelling allowance to Residency and Treasury Establishment	485	323	162			
17.	Passage Concessions to Residency and Treasury Establishment	3,392	2,261	1,131			
18.	House Rent to Superintendent and Confidential Clerk	900	405	495			
21.	Contingencies	40,982	30,737	10,245			
	Total	1,97,690	1,39,734	57,956	12,416	5,771	1,050

Expenditure debitable to Civil Rs. 1,53,200 (Totals of Columes 4,6 and 8)

Expenditure debitable to Political Rs. 64,477 (Totals of Columns 5, 7 and 9) which brings the ratio 153 : 64 or roughly 5 : 2.